الأمم المتحدة

E/2005/74

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 June 2005
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البندان ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان

التقرير الموحد عن أعمال اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٥

تقرير الأمين العام

موجز

يهدف هذا التقرير إلى مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التوجيه بشأن السياسات للجانه الفنية وفي مواءمة أعمالها. ويقدم التقرير نظرة عامة على المسائل التي تناولتها اللجان ويبرز مساهمتها في تنفيذ إطار شامل للتنمية نابع من إعلان الأمم المتحدة للألفية ومن الأهداف المتضمنة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير عددا من التوصيات بغية النظر فيها من جانب المجلس. ويغطي تقرير هذا العام، بصفة استثنائية، أعمال اللجان الفنية منذ مؤتمر قمة الألفية، بهدف تقديم صورة أوفر دينامية وأكثر تمثيلا للمسائل التي عالجتها تلك اللجان.

* E/2005/100 و Corr.1.

080705 070705 05-39122 (A)
0539122

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٣
ثانيا – مساهمات اللجان الفنية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية	٥-٨٤	٣
ألف – القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية	١٣-١٨	٥
باء – النهوض بالتعليم ومحو الأمية	١٩-٢٤	٧
جيم – توفير الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض والحد من الوفيات	٢٥-٣٤	٩
دال – النهوض بالمرأة	٣٥-٣٨	١١
هاء – تحقيق الاندماج الاجتماعي ومعالجة مواطن الضعف لدى الفئات الاجتماعية	٣٩-٤١	١٢
واو – كفالة الاستدامة البيئية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية لأغراض التنمية	٤٢-٤٥	١٣
زاي – تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان	٤٦-٤٧	١٤
حاء – معالجة التحديات التي تجابه البلدان ذات الاحتياجات الخاصة	٤٨	١٥
طاء – تسخير سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد المنتج لفرص العمل	٤٩-٥٤	١٥
ياء – تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية	٥٥-٦٢	١٧
كاف – تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٦٣-٧٤	١٩
لام – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٧٥-٧٩	٢٢
ميم – تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية	٨٠-٨٢	٢٣
نون – المؤشرات الأساسية المتصلة بمؤتمرات الأمم المتحدة	٨٣-٨٤	٢٤

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير تلبية لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/٢٠٠٤ ولقرارات سابقة للجمعية العامة والمجلس[١]. وقد طلب المجلس إلى الأمين العام في ذلك القرار أن يقدم إلى الجزء العام من دورته تقريرا موحدا عن أعمال اللجان الفنية في عام ٢٠٠٥، يركز على الجوانب الفنية لأنشطتها، تكملة للتقرير المتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء و ٢٧٠/٥٧ باء. وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء على ضرورة تحسين الاستفادة من ذلك التقرير وتخصيص المزيد من الوقت لاستعراضه.

٢ – ويغطي تقرير هذا العام، بصفة استثنائية، الأعمال التي اضطلعت بها اللجان الفنية منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية بغية تقديم صورة أوفر دينامية وأكثر تمثيلا للمسائل التي عالجتها تلك اللجان. ويبرز التقرير أعمال اللجان ودورها الرئيسي في صوغ وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ولا يرمي التقرير إلى تزويد المجلس بالمعلومات فحسب، بل يهدف أيضا إلى المساهمة في جهوده الرامية إلى كفالة التعبير عن المسائل الإنمائية بصورة فعالة في نتائج مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر.

٣ – وعلى غرار التقارير الموحدة السابقة، يتصف هذا التقرير، بالضرورة، بطابع انتقائي، حيث يركز على عدد محدود من الأنشطة المنتقاة بغرض تيسير الدور التنسيقي والتوجيهي الذي يضطلع به المجلس بشأن المواضيع المشتركة الرئيسية. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير مقترنا بتقارير اللجان الفنية، وكذلك بتقرير الأمين العام المقدم إلى الجزأين الرفيع المستوى والتنسيقي من دورة المجلس (E/2005/56) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء و ٢٧٠/٥٧ باء (E/2005/61).

٤ – ويقدم التقرير استعراضا عاما لأعمال اللجان الفنية، يتضمن تحديد مجالات التركيز الأساسية لبرامج عملها ومواضيعها ذات الأولوية ونواتجها الرئيسية، وكذلك الأحداث الرئيسية على نطاق المنظومة وعناصر الاتصال والتكامل المواضيعية فيما بين أنشطة اللجان.

ثانيا – مساهمات اللجان الفنية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية

٥ – في الفترة الماضية، تناول التقرير الموحد بالتحليل نخبة من المواضيع التي نظرت فيها اللجان الفنية خلال الدورة السابقة. وبناء على تلك التحليلات، يغطي تقرير هذا العام الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥. ولأغراض هذا التقرير، تم تنظيم التحليل على هيئة أفرع مستقلة تعكس بوجه عام المواضيع المشتركة المنبثقة من إعلان الألفية والأهداف

المتضمنة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بقصد أن يكون هذا دليلا يساعد على تحديد مسائل السياسات الشاملة لعدة قطاعات. وهذا النمط يوفر للمجلس طريقة لمعالجة نواتج لجانه الفنية معالجة منهجية.

٦ - ويغطي التقرير أعمال جميع اللجان التسع التابعة للمجلس. ويشمل هذا أيضا الأعمال ذات الصلة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ومنتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية. ويرد بيان مجالات التركيز المواضيعي الأساسي لأعمال فرادى اللجان الفنية في ورقة اجتماع[٢]، تبين أيضا نخبة من الأحداث الرئيسية، مثل الدورات الاستثنائية المواضيعية للجمعية العامة، بغية إيضاح الصلات القائمة بين برامج عمل اللجان وتلك الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة.

٧ - ووفقا لما طلبه المجلس، قامت عدة لجان فنية بصوغ برامج عمل متعددة السنوات، تضمنت اختيار مواضيع محددة ومعالجة هذه المواضيع من منظور تكاملي. وفي حين أن الاستخدام المتزايد لهذا النوع من البرامج من جانب فرادى اللجان الفنية يسهم في تيسير التعاون والاتساق فيما بينها، **فإن بإمكان المجلس أن ينظر في طرق إضفاء مزيد من إمكانية التنبؤ والتيقن على برنامج العمل الذي يخصه.** وهذا من شأنه أن يمكِّن اللجان الفنية من أن تعدّ على نحو أفضل مساهماتها في أعمال المجلس، كل منها من منظورها. وسيمكنها هذا أيضا من أن تغذي مناقشاتها بما يضطلع به المجلس من أعمال بشأن المواضيع المشتركة.

٨ - ومن المنتظر أن يقر الجزء الرفيع المستوى المواضيع المشتركة التي انبثقت من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، لكي تُتخذ هذه المواضيع أساسا للتنفيذ المتكامل لنتائج المؤتمرات. ويمكن أن تفيد هذه المواضيع المشتركة أيضا في توجيه مساهمة المجلس في لجانه الفنية وتفاعله معها، وأن تكون مصدرا لتعيين المواضيع التي ستدرج في برامج عملها المتعددة السنوات، وأن توفر، بالقدر الممكن، شيئا من الوحدة المواضيعية فيما بينها. **وبغية تيسير إنجاز الأعمال التحضيرية في وقت مبكر، يمكن للمجلس أن ينظر في الخيارات التالية:** (أ) **اتخاذ المواضيع المشتركة أساسا لبرنامج عمل الجزء التنسيقي من دورة المجلس وصولا إلى عام ٢٠١٥؛ أو** (ب) **إتمام الأعمال المتعلقة ببرنامج عمله المتعدد السنوات لفترة السنوات الأربع للجزء التنسيقي من دورته على أساس الأهداف المشتركة؛ أو** (ج) **اختيار قائمة إرشادية للمواضيع المشتركة يمكن أن ينتقي منها المجلس موضوع الجزء التنسيقي من دورته على أساس سنوي.** وأي خيار من هذه الخيارات من شأنه أن يساعد المجلس ولجانه على إضفاء قدر من الوحدة المواضيعية على برامج عملهما

وأن يمكنهما من القيام بصفة دورية بإجراء استعراضات أكثر شمولا لتنفيذ نتائج مؤتمرات محددة أو للتقدم المحرز بشأن أي موضوع من المواضيع المشتركة.

توصيات

٩ - تلقى المجلس مجموعة واسعة النطاق من مدخلات السياسات من لجانه بوصفها مساهمات في دورته الموضوعية في عام ٢٠٠٥. وينبغي للمجلس أن يدعو اللجان إلى مواصلة تقديم مدخلات موجزة وذات توجه عملي لدورته الموضوعية في عام ٢٠٠٦.

١٠ - من المرجح أن يركِّز المجلس على رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وفي هذا السياق، يمكن تشجيع اللجان الفنية، بالإضافة إلى برامج عملها، على أن تقدم على نحو منهجي مساهمات في تقييم المجلس للتقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها.

١١ - وفيما يتعلق بمهمة الإشراف والإدارة التي يضطلع بها المجلس، ينبغي الاستمرار في النظر في نواتج اللجان الفنية على أساس تقرير موحّد. وقد يرغب المجلس في أن يعطي توجيها بشأن ما إن كان ينبغي لذلك التقرير أن يتبع نهجا مواضيعيا يركِّز في كل سنة على موضوع واحد أو موضوعين من المواضيع المشتركة المحددة.

١٢ - وقد يرغب المجلس في استطلاع طرق أخرى لإيجاد مزيد من الاتساق والوحدة المواضيعية، بما في ذلك عن طريق إقرار برنامج عمل متعدد السنوات و/أو قائمة إرشادية للمواضيع المشتركة.

ألف - القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية

١٣ - منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، بدأ موضوع القضاء على الفقر والجوع يكتسب طابعا عاجلا جديدا في سياق أعمال اللجان الفنية على ضوء الأهداف الكمية المنصوص عليها في إعلان الألفية، والتي تقتضي أن تُخفّض إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع. وفي حين أن هذا الموضوع ذا الأولوية والشامل لعدة قطاعات قد عالجته معظم اللجان على مدى السنوات الخمس الماضية، فإن النواتج الصادرة بصفة خاصة عن لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان وفّرت للمجلس مجموعة واسعة النطاق من المدخلات المتعلقة بالسياسات.

١٤ - وقد أكد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن اللذان اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على أن القضاء على الفقر ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية. وكان

القضاء على الفقر أيضا هو أول موضوع ذي أولوية تتناوله اللجنة بعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في عام ١٩٩٦. وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة في عام ٢٠٠٠، دعت الدول الأعضاء إلى جعل القضاء على الفقر محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخفض نسبة الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأدرج هذا الالتزام كذلك في إعلان الألفية. وحث الإعلان الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٥ في الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية على العودة إلى نهج التنمية المتوخى في إعلان كوبنهاغن والذي يتمحور حول تلبية احتياجات الناس، ودعا إلى انتهاج سياسات تربط جهود القضاء على الفقر بتدعيم الاندماج الاجتماعي وبتعزيز استراتيجيات العمالة. وكان من الأمور التي اتسمت بأهمية خاصة الدعوة إلى إدراج مسألتي العمالة والاندماج الاجتماعي في الأهداف الإنمائية للألفية بُغية توسيع مفهوم القضاء على الفقر. وطلبت اللجنة إحالة الإعلان الصادر عنها إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى في الدورة الستين للجمعية العامة، عن طريق المجلس، بوصفه مساهمة في استعراض إعلان الألفية.

١٥ - وفي الدورة السادسة والأربعين للجنة وضع المرأة، المعقودة في عام ٢٠٠٢، اعتبرت اللجنة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاملين حاسمين من عوامل القضاء على الفقر. وطلبت اللجنة إلى جميع الأطراف المعنية ذات الصلة كفالة أن تتضمن جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف القضاء على الفقر المحددة في إعلان الألفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة طوال دورة حياتها.

١٦ - ودأبت لجنة حقوق الإنسان بصفة سنوية على معالجة البُعد المتعلق بالفقر في إطار حقوق الإنسان، بما في ذلك من حيث صلتها بالفقر المدقع، والحق في الغذاء، والتمتع عموما بحقوق الإنسان بكامل نطاقها. وفي عدد من هذه المجالات، عينت اللجنة مقررين خاصين وخبراء مستقلين لتقديم مساهمات في مناقشاتها المتعلقة بهذه المسائل.

١٧ - وعالجت لجنة السكان والتنمية ولجنة التنمية المستدامة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية موضوع القضاء على الفقر والجوع بوصفه جزءا لا يتجزأ من مداولاتها. وعلى سبيل المثال، ساعدت لجنة السكان والتنمية على تعزيز الفهم الدولي للاتجاهات السكانية المستجدة وآثارها فيما يتعلق بالقضاء الفقر. وتناولت اللجنة بالنظر في دورتها الثامنة والثلاثين العلاقة بين السكان وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والفقر. وعالجت لجنة التنمية المستدامة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات موضوع العلاقة بين الفقر والتنمية المستدامة. واتخذت لجنة التنمية المستدامة هذا

العام مقررا على صعيد السياسات بشأن التدابير العملية الرامية إلى تعجيل خُطى التقدم نحو تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية للألفية، وكذلك التزامات جوهانسبرغ المتصلة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، وطلبت تقديم ذلك المقرر عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مساهمة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في دورتها الستين.

١٨ - وتتضح من استعراض نواتج اللجان الفنية عناصر الاتصال والتكامل في النهج المختلفة التي تتبعها فرادى اللجان في معالجتها لموضوع القضاء على الفقر والجوع. وستسهم هذه النواتج في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وستساعد على صوغ إعلانه الوزاري. **ومن المسائل ذات الصلة في هذا السياق كفالة أن يكون هناك تأثير لنواتج اللجان على استعراض إعلان الألفية الذي سيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بالنظر إلى أن الجمعية العامة ستتلقى مساهمات عديدة من محافل مختلفة.**

باء - النهوض بالتعليم ومحو الأمية

١٩ - كان النهوض بالتعليم ومحو الأمية مجالا آخر من مجالات التركيز على صعيد السياسات في أعمال اللجان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبدءا بالمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع المعقود في عام ١٩٩٠، ثم المنتدى العالمي للتعليم المعقود في عام ٢٠٠٠، أقر المجتمع الدولي إقرارا صريحا بأن التعليم، وخصوصا التعليم المدرسي الابتدائي، عنصر بالغ الأهمية لتحقيق التقدم الاجتماعي والديموغرافي والتنمية الاقتصادية المطردة والمساواة بين الجنسين. وأعاد الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٢ تأكيد الالتزام بحشد الإرادة السياسية وتعبئة الموارد من أجل مبادرة توفير التعليم للجميع.

٢٠ - ودعت لجنة حقوق الإنسان إلى اتخاذ طائفة متنوعة من التدابير لإعمال الحق في التعليم. وفي دورتها الستين، المعقودة في عام ٢٠٠٤، ربطت اللجنة للمرة الأولى إعمال الحق في التعليم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي دورتها الحادية والستين، المعقودة في عام ٢٠٠٥، أعطت اللجنة توجيهات مفصلة لمقررها الخاص المعني بالحق في التعليم، وشجعت على التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بُغية تدعيم رصد هذا الحق وتعزيزه.

٢١ - وأعادت لجنة التنمية الاجتماعية هذا العام، في سياق استعراض السنوات العشر لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، تأكيد أهمية تعزيز وتحقيق الأهداف المتعلقة بتعميم إمكانية الحصول بشكل متكافئ على التعليم الجيد، بوصف ذلك جزءا من الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وأكدت لجنة

وضع المرأة، في سياق استعراض السنوات العشر لتنفيذ إعلان منهاج عمل بيجين، على أن تعليم النساء الفقيرات، فضلا عن تعليم الرجال، يمكن أن يَحُدَ من الفقر، وطالبت بتحقيق المشاركة المتكافئة للمرأة في التعليم بجميع مراحله.

٢٢ - وتناولت لجنة السكان والتنمية، في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٣، موضوع ''السكان والتعليم والتنمية'' باعتباره موضوعها ذا الأولوية. وأكدت اللجنة من جديد الحق في التعليم وأهمية تحسين نوعية التعليم وفرص الحصول عليه، وخصوصا للفتيات، ونبهت إلى الترابط القائم بين التعليم والهجرة الدولية. وطلبت اللجنة إلى شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تواصل بحوثها ذات الصلة، وطلبت إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل وضع برامجه المتعلقة بالصلات القائمة بين العوامل السكانية وبلوغ أهداف توفير التعليم للجميع.

٢٣ - ووفرت الدورة الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المعقودة في عام ٢٠٠٤، منظورا مهما بشأن الصلات القائمة بين التعليم والإدارة المستدامة للغابات. ففي حالات كثيرة، تحتاج المنتجات المعتمدة على الأشجار إلى قدر من الأيدي العاملة يقل عما تحتاجه المنتجات الصناعية، مما يُتيح للأطفال الانتظام في التعليم المدرسي. ولوحظ أيضا أن إدراج تدريس زراعة الأشجار في التعليم الابتدائي يمكن أن يوفر حافزا يساعد على زيادة الالتحاق بالمدارس، مما يُسهم في تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الدورة الأولى للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، المعقودة في عام ٢٠٠٢، أكد المنتدى على أهمية احترام وحماية المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وتراثها. وفي عام ٢٠٠٤، تناول المنتدى في دورته الثالثة الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية في إطار النُهج المواضيعية المتعلقة باللغة والمنظورات الثقافية والمعارف التقليدية، مؤكدا على أهمية الهدف الثاني بالنسبة لفتيات ونساء الشعوب الأصلية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في اعتماد سياسات تعليمية وطنية شاملة من أجل الشعوب الأصلية وتنفيذها تنفيذا كاملا. وركزت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على أهمية استخدام استراتيجيات التعليم والتوعية في تعزيز ثقافة المشروعية والتسامح مع الحرص في الوقت نفسه على احترام الهويات الثقافية.

توصية

٢٤ - في مجال النهوض بالتعليم ومحو الأمية، ينبغي للمجلس أن يشجع على مواصلة تعميق مستوى التعاون فيما بين لجانه، وبخاصة لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة ولجنة السكان والتنمية ولجنة التنمية المستدامة. ويمكن أن يشجع المجلس المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم على أن يأخذ في اعتباره، لدى إعداد

تقريره الذي سيقدم إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان، أعمال الجمعية العامة والمجلس ولجانه بشأن هذا الموضوع.

جيم – توفير الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض والحد من الوفيات

٢٥ – من المواضع الرئيسية الأخرى التي ركّزت عليها أعمال اللجان على صعيد السياسات توفير الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض والحد من الوفيات. وأسهمت أعمال اللجان في كفالة جعل المجتمع الدولي يولي اهتماما عاجلا ومستمرا لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفقا لما دعت إليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعقودة في حزيران/ يونيه ٢٠٠١، وفي جعل هذا التحدي في موضع الأولوية الشخصية لدى الأمين العام. وقد عُقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أجري فيه استعراض مؤقت للأهداف المحددة في إعلان الالتزام الذي اعتمدته الجمعية في عام ٢٠٠١، ووفّر مدخلات لمؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر في هذا المجال.

٢٦ – واستعرضت لجنة السكان والتنمية مسائل الصحة الإنجابية والآثار الديمغرافية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونوقشت تلك المسائل في دورة اللجنة الخامسة والثلاثين، المعقودة في عام ٢٠٠٢، في إطار موضوع ”الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، مع الإشارة بشكل خاص إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“، ونوقشت مرة أخرى في دورة اللجنة الثامنة والثلاثين، المعقودة في عام ٢٠٠٥، في إطار موضوع ”السكان والتنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز بشكل خاص على مسألة الفقر“. وفي تلك الدورة، اتخذت اللجنة قرارا رئيسيا أكدت فيه على أن التنفيذ التام لبرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يسهم مساهمة أساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وشُددت على أهمية إدماج هدف تعميم توفير خدمات الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات الإنمائية.

٢٧ – وأعادت لجنة حقوق الإنسان تأكيد الحق في التمتع بالصحة البدنية والعقلية بأعلى مستويات يمكن بلوغها، وعيّنت في عام ٢٠٠٢ مقررا خاصا تركز ولايته على هذا الحق. وتناولت اللجنة موضوع حماية حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغطت في هذا السياق مسائل من قبيل الوقاية وإتاحة العلاج والرعاية وحظر التمييز المتصل بفيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك مشكلة ديون البلدان النامية المضرورة بصفة خاصة بفعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الدورة الحادية والستين للجنة، المعقودة في عام ٢٠٠٥، أهابت اللجنة بجميع الدول أن تنفِّذ تنفيذا تاما إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، المعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعقودة في عام ٢٠٠١، وطلبت إلى الأمين العام أن يدعو الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة إلى إدماج حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في سياساتها وبرامجها.

٢٨ - وتناولت لجنة وضع المرأة موضوع ''المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' بوصفه موضوعا ذا أولوية لدورتها الخامسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠١. وأوصت اللجنة في استنتاجاتها المتفق عليها باتخاذ إجراءات ترمي إلى تمكين المرأة وتوفير الوقاية والعلاج والرعاية والدعم وتهيئة بيئة مؤاتية للتعاون الإقليمي والدولي. وأولت اللجنة الاهتمام لهذه المسألة أيضا في قراريها ١/٤٧ و ٢/٤٨ وفي استنتاجاتها المتفق عليها في دورتها الثامنة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠٠٤، بشأن دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٩ - وتم التركيز على الصلة بين الصحة والتنمية المستدامة في أعمال لجنة التنمية المستدامة. ففي عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال، أشارت اللجنة، في سياق اضطلاعها بدور اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا بوصفه أحد مصادر القلق الرئيسية فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١.

٣٠ - وأولت لجنة المخدرات، في دورتها الثامنة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠٠٥، اهتماما خاصا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقرنت ذلك بإجراء مناقشة مواضيعية بشأن منع إساءة استعمال المخدرات وعلاج ضحاياها وإعادة تأهيلهم. وأعربت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثالثة عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٤، عن قلقها بشأن الدور المحتمل للسجون من حيث أنها عوامل مضاعفة أو ''محاضن'' لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣١ - ولاحظ المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، في دورته الأولى المعقودة في عام ٢٠٠٢، أهمية إدماج مفاهيم الشعوب الأصلية للجسم البشري وأسباب الصحة والمرض والممارسات القائمة لعلاج النساء والرجال، وذلك لدى صوغ السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالرعاية الصحية. ونوِّه في الدورة الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى أهمية الأشجار لتحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تم التركيز على دور أنواع معينة من الأشجار بوصفها مصدرا مهما للمنتجات الطبية في المجتمعات المحلية الريفية التي يصعب عليها الحصول على العقاقير المجهزة الحديثة العالية التكلفة.

توصية

٣٢ - ينبغي أن يرحب المجلس بما توليه لجنة السكان والتنمية ولجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان من اهتمام خاص لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وأن يدعو هذه اللجان إلى تعميق مستوى تعاونها في هذا المجال؛ وأن يشجع اللجان الأخرى على أن تتناول على نحو أكثر فعالية الجوانب ذات الصلة لهذه المسألة في برامج أعمالها.

٣٣ - ويمكن أن يدعو المجلس لجانه وأماناتها إلى أن تحدد تحديدا واضحا النتائج التشغيلية لأعمالها وأن تعرضها على هيئات إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها كي تنظر فيها وتعطي ما يلزم من توجيهات بشأن أعمالها المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٤ - وعلى وجه الإجمال، يمكن للمجلس أن ينظر في السبل المؤدية إلى توثيق التفاعل بين أعمال اللجان الفنية وأعمال هيئات إدارة الصناديق والبرامج وزيادة فعاليته، وكفالة أن تستفيد، حسب الاقتضاء، من التوجيهات ذات الصلة الصادرة عن اللجان بشأن السياسات.

دال - النهوض بالعمالة

٣٥ - حدد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، في إطار الالتزام ٣، هدف السعي إلى تحقيق العمالة الكاملة باعتباره إحدى الأولويات الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. أما إعلان الألفية، فقد دعا إلى وضع استراتيجيات تتيح للشباب فرصة حقيقية للعثور على عمل كريم ومنتج.

٣٦ - ونظرت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الحادية والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٣، في إطار موضوعها ذي الأولوية المعنون ''التعاون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية''، في تأثير استراتيجيات العمالة على التنمية الاجتماعية. وأهابت اللجنة بالشركاء الإنمائيين أن يولوا اهتماما كافيا لتوفير فرص العمالة المنتجة والمستدامة في سياساتهم الإنمائية. وفي الدورة الثالثة والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٥، تم في سياق استعراض السنوات العشر لالتزامات كوبنهاغن تجديد الالتزام بالسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة الكريمة والمنتجة والمنطوية على حرية الاختيار بوصف ذلك عنصرا أساسيا في أي استراتيجية إنمائية.

٣٧ - وتناولت اللجان الأخرى موضوع العمالة بوصفه جزءا من مواضيعها الرئيسية. فعلى سبيل المثال، أشار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى أن برامج الإدارة المستدامة

للغابات يمكن أن تفيد العمال المحليين عن طريق توفير فرص عمل مباشرة في ظروف عمل كريمة ومأمونة. وأوصى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته الثالثة المعقودة في عام ٢٠٠٤، بأن تدرج الحكومات في سياساتها المتعلقة بالعمالة إجراءات تفيد على نحو مباشر نساء الشعوب الأصلية.

توصية

٣٨ - قد يرغب المجلس في أن يكرس إحدى دوراته التنسيقية لمسألة العمالة وتحقيق الأهداف الإنمائية. ويمكن أن تنظر هذه الدورة أيضا في الطرق التي تدمج بها اللجان الفنية هذا الجانب في أعمالها.

هاء - تحقيق الاندماج الاجتماعي ومعالجة مواطن الضعف لدى الفئات الاجتماعية

٣٩ - تناولت معظم اللجان موضوع الاندماج الاجتماعي ومواطن الضعف لدى الفئات الاجتماعية، وإن كان هذا قد تم في حالات كثيرة على هامش منظوراتها القطاعية وفي سياقها. أما لجنة التنمية الاجتماعية، باعتبارها الكيان المسؤول بصفة رئيسية عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وكذلك خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة، فإنها قد تناولت بصورة مسهبة مسائل الاندماج الاجتماعي ومواطن الضعف، فيما يتعلق على وجه الخصوص بالشباب وكبار السن والمعوقين والأسرة. وفي إعلان تم اعتماده في الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، المعقودة في عام ٢٠٠٥، حُثت الحكومات على إدراج موضوع الاندماج الاجتماعي في الأهداف الإنمائية للألفية بغية توسيع مفهوم القضاء على الفقر.

٤٠ - وأولت لجنة السكان والتنمية ولجنة التنمية المستدامة ولجنة حقوق الإنسان ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ولجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الاهتمام أيضا للمسائل المتصلة بالشباب وكبار السن والمعوقين والأسرة والشعوب الأصلية كجزء من المداولات التي أجرتها بشأن مواضيعها الرئيسية. ومن ذلك مثلا أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، انطلاقا من إدراكها أن الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها مستضعفون بوجه خاص ويحتاجون إلى نوع خاص من الحماية والمساعدة والدعم، اعتمدت في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٥ ”المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها“ بوصفها إطارا لتعزيز حماية الأطفال الضحايا والشهود.

توصية

٤١ - ينبغي أن ينشط المجلس التبادلات الفنية فيما بين لجانه الفنية بهدف تعزيز عنصر الاندماج الاجتماعي في إطار التنمية الاجتماعية والمساعدة على "دمج مفهوم الاندماج الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية". وفي هذا السياق نفسه، يمكن للمجلس أن يحث لجانه على أن تراعي فيما تضطلع به من أعمال احتياجات الفئات الضعيفة وشواغلها.

واو - كفالة الاستدامة البيئية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية لأغراض التنمية

٤٢ - سعيا إلى حماية بيئتنا المشتركة، تضمن إعلان الألفية عقد العزم على اعتماد معيار أخلاقي جديد هو معيار الحفظ والرعاية. فالهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية (''كفالة الاستدامة البيئية'') يشمل ضمن المقاصد المحددة في إطاره إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وعكس مسار الفقد للموارد الطبيعية، وتقليل نسبة من لا تتوافر لهم بصفة مستدامة مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢١٠٥، وتحقيق تحسن ملموس في معيشة ١٠٠ مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أعيد تأكيد هذه المقاصد في نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ وفي الإعلان وخطة التنفيذ الصادرين في جوهانسبرغ.

٤٣ - وفي حين أن الاهتمام الذي أولته لجنة التنمية المستدامة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للاستدامة البيئية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اتصف بطابع منهجي وشكّل جزءا لا يتجزأ من ولاية كل منهما[٢]، عمدت عدة لجان أخرى إلى اختيار مواضيع استهدفت بها خصيصا المساهمة في تحقيق الهدف السابع. فلجنة السكان والتنمية تناولت في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠١ موضوع ''السكان والبيئة والتنمية''. وتناولت لجنة وضع المرأة موضوع ''الإدارة البيئية والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية: منظور جنساني'' بوصفه موضوعا ذا أولوية في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٢. وهذا هو أول ناتج من النواتج المتفاوض عليها على المستوى الحكومي الدولي يتناول بصورة شاملة ومن منظور جنساني الإدارة البيئية والكوارث الطبيعية. أما لجنة حقوق الإنسان فإنها قد درجت بصفة سنوية على اتخاذ قرار بشأن حقوق الإنسان والبيئة كجزء من التنمية المستدامة. وفي القرار ٦٠/٢٠٠٥، أولت اللجنة الاهتمام للأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان والبيئة في سياق القضاء على الفقر والأوضاع التالية لانتهاء الصراعات. وتناولت لجنة التنمية الاجتماعية، في سياق استعراض السنوات العشر الذي أجرته في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، موضوع تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية،

وأسهمت نتيجة لذلك بتحليلات وتوصيات مناسبة بشأن الأبعاد الرئيسية لقضية التنمية المستدامة.

٤٤ - ودعت لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٥ إلى اتباع نهج شامل يدمج برامج التنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية، في البرامج الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا، بما في ذلك ما يلي: (أ) حفظ البيئة ومعافاة النظم الإيكولوجية المتدهورة؛ و (ب) إتاحة سبل الوصول إلى الآليات المالية والحصول على الائتمانات الصغيرة؛ و (ج) إتاحة سبل تملك الأراضي؛ و (د) بناء قدرات المجتمعات والمؤسسات والسلطات المحلية.

٤٥ - وفي حين أن اللجان الفنية عالجت عناصر متنوعة تتصل اتصالا مباشرا بوضع السياسات في مجال العمل على تحقيق الهدف العام المتمثل في الاستدامة البيئية، فإن من الممكن إدماج البعد البيئي بمزيد من الفعالية في أعمال اللجان ذات الصلة. واستنادا إلى أعمال لجنة التنمية المستدامة، **يمكن للمجلس أن يحث لجانه على دمج مفهوم التنمية المستدامة في أعمالها الرئيسية، وأن يشجع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على أن تدمج إدماجا تاما إدارة البيئة والموارد الطبيعية في الأولويات الوطنية وعمليات التخطيط الإنمائي الأوسع نطاقا، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر. ويمكن للمجلس أيضا أن يشجع على تبادل الآراء بين لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التنمية المستدامة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن مسألة إدماج الأهداف الاجتماعية والبيئية.**

زاي - تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان

٤٦ - تمثل المشاركة والمساءلة والشفافية على الصعيد العام، مدعومة بالمؤسسات الفعالة، عناصر بالغة الأهمية لتوافر الحكم الرشيد. وقد أكدت جميع اللجان الفنية، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان، على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإنفاذ القوانين والحكم الرشيد بوصفها عناصر محورية لعملية التنمية. وقد استمرت الصلات الوثيقة بين عدة لجان. وعلى وجه التحديد، تعاونت لجنة حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة تعاونا واسع النطاق بهدف تعميم مراعاة نيل المرأة لحقوق الإنسان. وكذلك اجتمع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بالمقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان المعنيين بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية وبالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، وبرئيسة لجنة وضع المرأة. وقد ظلت هذه الأشكال من أشكال التعاون تحقق قدرا قيما من التعاضد بين اللجان الفنية في هذا المجال.

٤٧ - وفي الدورة الثالثة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودة في عام ٢٠٠٤، ارتأت اللجنة أن الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب أخطار تهدد الأمن والتنمية. ورئي أن مكافحة الإرهاب شرط أساسي لتوطيد سيادة القانون والحكم الرشيد ولإيجاد ما يلزم من الثقة لدى الشعوب في مؤسساتها وممثليها. وخلال المناقشة الرفيعة المستوى بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بجوانب العدالة الجنائية المتصلة بالإرهاب والتعاون الدولي، عُرِّف الإرهاب بأنه واحد من أخطر التهديدات للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومصدر رئيسي لعوامل زعزعة الدول، لا يمكن دحره إلا بالمشاركة النشطة من جانب جميع الدول والمنظمات الإقليمية. وأكدت اللجنة على أهمية التعاون الدولي في النضال ضد الإرهاب وغيره من ضروب السلوك الإجرامي.

حاء - معالجة التحديات التي تجابه البلدان ذات الاحتياجات الخاصة

٤٨ - استهدفت مؤتمرات الأمم المتحدة، بدءا من مؤتمر ريو إلى مؤتمر جوهانسبرغ ومؤتمر مونتيري وعلى نحو أكثر تحديدا مؤتمر بربادوس ومؤتمر بروكسل، جعل الاهتمام يتركز بصفة خاصة على أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. كذلك تناول إعلان الألفية الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان، وموضوع الديمقراطية في أفريقيا. ومد معظم اللجان يد الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعالج خلال فترة السنوات الخمس التحديات التي تجابه جميع البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، فوفر بذلك مدخلات على صعيد السياسات للمجلس، ومؤخرا للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعلى سبيل المثال، سعت لجنة حقوق الإنسان إلى توجيه الاهتمام بصفة خاصة إلى التوزيع غير المتكافئ لفوائد العولمة والتهميش المتزايد لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية.

طاء - تسخير سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد المنتج لفرص العمل

٤٩ - دعا الالتزام الأول الوارد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن إلى إيجاد بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تعزز التنمية الاجتماعية.

٥٠ - وبالمثل، أقرت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين بأهمية توافر البيئة الاقتصادية المواتية للتنمية الاجتماعية ووضعت توصيات محددة بشأن تدبير موارد إضافية وجعل النظم الضريبية تتسم بالكفاءة والإنصاف وإقامة نظام مالي دولي مستقر.

٥١ - وعلى الرغم من أن لجنة التنمية الاجتماعية لم تجعل من الالتزام الأول لمؤتمر قمة كوبنهاغن في أي مرة من المرات موضوعها ذا الأولوية، فإنها شددت منذ بداية عملية متابعتها لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الدور البالغ الأهمية لسلامة السياسات الاقتصادية. وقد تحققت نتيجة مهمة في عام ٢٠٠٢ باعتماد الاستنتاجات المتفق عليها بشأن مسألة تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. واتخذت اللجنة كذلك في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، في إطار النظر في موضوعيها ذوي الأولوية، قرارات مهمة بشأن التعاون على تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ودعت اللجنة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الاستمرار في إدراج النظر في تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية بوصفه أحد المجالات المواضيعية التي ستعالج في المناقشات المقبلة.

٥٢ - وأكدت خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢ على ضرورة تعزيز التكامل بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، بوصفها دعائم مترابطة ومتعاضدة. وأكدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة على ضرورة تهيئة بيئة محلية مؤاتية للتنمية المستدامة عن طريق تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والبيئية الملائمة. وعلى غرار ذلك، حث منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على ربط البرامج الوطنية للغابات على نحو أوثق باستراتيجيات التخطيط والمساعدة على صعيد الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، وعلى تهيئة الأحوال المؤاتية للاستثمارات المتسمة بالمسؤولية بيئيا واجتماعيا في قطاع الغابات. وحث المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته الثالثة، الحكومات على النظر في تنفيذ سياسات خاصة موجهة إلى إيجاد فرص العمالة للشعوب الأصلية، وتيسير سبل الحصول على الائتمان وإنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شددت لجنة حقوق الإنسان على ضرورة ربط قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، على قدم المساواة وبصورة متسقة، بإنجاز أهداف التنمية الاجتماعية الأوسع نطاقا، مع مراعاة السياق الوطني للبلدان المدينة وأولوياتها واحتياجاتها.

توصية

٥٤ - ينبغي للمجلس أن يشدد على ضرورة أن تضع جميع الحكومات أهداف التنمية الاجتماعية في صميم سياساتها على صعيد الاقتصاد الكلي. وفي هذا السياق، يمكن للمجلس أيضا أن يحث الحكومات على تعزيز التنسيق فيما بين وزارات الخارجية والمالية

والتعاون الإنمائي والتجارة في صوغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بغية المساعدة على جعل تلك السياسات أكثر تساوقا.

ياء – تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية

٥٥ – أقرت جميع اللجان بأن السعي إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر يستلزم العمل على نحو مشترك. وفي هذا السياق، يتضمن الهدف الثامن عناصر مختلفة من عناصر الشراكة العالمية من أجل التنمية، المتفق عليها في إطار توافق آراء مونتيري، ويوفر الأدوات اللازمة لاستعراض السياسات في مجالات التمويل والحكم والتجارة والديون الخارجية والتكنولوجيا.

٥٦ – ويشمل الالتزام الأول لمؤتمر قمة كوبنهاغن تشجيع ''الأسواق الدينامية والمفتوحة والحرة''. وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، نوهت الجمعية إلى أهمية توفير بيئة اقتصادية مؤاتية وموارد إضافية للتنمية الاجتماعية وطلبت إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تتولى المسؤولية الأساسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن لجنة التنمية الاجتماعية لم تجعل الالتزام الأول لمؤتمر القمة في أي مرة من المرات موضوعها ذا الأولوية، فإنها قد نوهت مرارا إلى الدور البالغ الأهمية لسلامة السياسات الاقتصادية. وقد تحققت نتيجة مهمة في عام ٢٠٠٢ حينما اعتمدت اللجنة الاستنتاجات الشاملة المتفق عليها بشأن تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ونظرت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الحادية والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٣، في موضوع ''التعاون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية'' بوصفه أحد مواضيعها ذات الأولوية، وأقرت بأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يتطلب إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٥، أولت اللجنة الاهتمام مرة أخرى لموضوع تمويل التنمية الاجتماعية كجزء من استعراض السنوات العشر لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٥٧ – وناقشت لجنة التتنمية المستدامة مسألة الحاجة إلى الموارد المالية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون، مؤكدة على ضرورة القيام على سبيل الأولوية بالوفاء بالالتزامات المالية المتعهد بها في جدول أعمال القرن ٢١. وفي دورتها الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٣، شددت اللجنة على وجوب إنشاء وتنفيذ الشراكات في سياق عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومتابعته. ونُوِّه أيضا إلى الأهمية البالغة لزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق من أجل تعبئة الموارد. وفي الدورة الثانية عشرة للجنة، المعقودة في عام ٢٠٠٤،

وُجِّه نداء عام إلى الشركاء الإنمائيين يهيب بهم أن يسيروا قدما نحو الوفاء بكامل التزامات مونتيري وأن يوجهوا قدرا زائدا من التمويل إلى الاستثمارات المكرسة لمجالات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وتم التأكيد على أن نهج بناء الشراكات المتخذ في مؤتمر جوهانسبرغ وما بعده يمكن أن يكون من الطرائق القيمة والهامة لتعبئة موارد إضافية من أجل التنمية المستدامة.

٥٨ - وظلت لجنة حقوق الإنسان تؤكد بصفة سنوية على ضرورة تعزيز نُهُج الشراكة في مجال التعاون الإنمائي الدولي وكفالة ألا تؤدي النُهُج المعيارية بشأن الحكم السليم إلى إعاقة هذا التعاون. وشددت اللجنة أيضا على ضرورة توجيه تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير التخفيف من وطأة الديون التي تشمل إلغاء الديون، وحثت البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية على زيادة المساعدات المالية التساهلية المقدمة بشروط مؤاتية.

٥٩ - وناقش منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أهمية التمويل والمساعدات الخارجية المقدمة من المانحين في عدد من السياقات، وحث البلدان على تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، في مجالات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات. وبالمثل، دعت لجنة السكان والتنمية، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٥، إلى زيادة تخصيص الموارد المالية للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولإنجاز الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عنايتها مرارا لأهمية تحسين التعاون الدولي فيما يتصل بمكافحة الجريمة ومنعها. ودعت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثالثة عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٤، إلى إجراء حوار مفتوح مع المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية وغيرها من الهيئات ذات الصلة بشأن كيفية زيادة مقدار المساعدة المالية فيما يتعلق بمسائل سيادة القانون.

٦٠ - وتناولت لجنة وضع المرأة، في دورتها السادسة والأربعين، موضوع القضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق تمكين المرأة طيلة دورة حياتها في عالم آخذ في العولمة. وفي سياق استنتاجاتها المتفق عليها، تناولت اللجنة مسألة الشراكة من أجل التنمية بغية تمكين المرأة والقضاء على الفقر وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية المساعدة الإنمائية الرسمية. وحثت اللجنة في استنتاجاتها المتفق عليها على توفير المزيد من التمويل والمساعدة الدوليين للبلدان النامية وتحسين إمكانيات وصولها إلى الأسواق وإزالة القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا ومعالجة مشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجه البلدان النامية.

٦١ - وأكدت لجنة المخدرات في سياق عملها على ضرورة تقوية التعاون الدولي والإنمائي في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

توصية

٦٢ - يلزم تعبئة موارد مالية إضافية لتمويل التنفيذ الفعال لجميع البرامج المنبثقة من نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. وينبغي أن يحث المجلس الدول الأعضاء على أن تفي بالالتزامات القائمة، بما في ذلك الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر مونتيري، وأن تهيئ كذلك بيئة تمكينية تتيح المشاركة والاستثمار من جانب القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

كاف - تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٦٣ - منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، تناولت لجنة وضع المرأة، في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٣، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، طيلة فترة السنوات الخمس، مسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها الموضوع الرئيسي لكل منهما. وطُرحت هذه المسألة للنظر أيضا من جانب لجان أخرى وتناولتها بعض الوثائق الختامية الصادرة عنها.

٦٤ - وخلصت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في عام ٢٠٠٤، إلى أنه لا يرجح أن يحقق كثير من البلدان النامية الأهداف الإنمائية للألفية ما لم تُبذل جهود متضافرة لوضع العلم والتكنولوجيا في مكانة رئيسية على جداول الأعمال الإنمائية الوطنية. وبغية تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عينت اللجنة إجراءات محددة يلزم اتخاذها لإدماج العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وإدراكا من اللجنة لأهمية الشبكات في هذا السياق، أنشأت في دورتها الثامنة شبكة جديدة لمراكز التفوق في البلدان النامية. والهدف من هذه الشبكة هو حشد إمكانيات الموارد والمرافق القائمة لإنجاز بحوث مشتركة في المجالات ذات الأهمية الحاسمة لدى البلدان النامية ولعكس التأثير السلبي لظاهرة استنزاف ذوي الكفاءة، عن طريق تكوين الكتلة الضرورية من الباحثين الذين يمكنهم التصدي بفعالية للتحديات الإنمائية. وقد استندت تلك التوصيات من عدة نواح إلى الاستنتاجات المنبثقة من أعمال المجلس بشأن سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١، التي لم تفض فحسب إلى إنشاء فرقة عمل تنظيمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل أعطت زخما أيضا لجهود تسخير تكنولوجيات المعلومات

والاتصالات لأغراض التنمية في مختلف أنحاء العالم على نحو أثمر مبادرات رائدة مثل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٦٥ - وبحثت لجنة وضع المرأة للمرة الأولى، في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٣، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تمكين المرأة بوصف ذلك أحد مواضيعها الرئيسية، وذلك بهدف توفير مدخلات للعملية التحضيرية لمرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وحثت اللجنة على إدماج المنظورات الجنسانية في كل جانب من جوانب مؤتمر القمة وطرحت مجموعة واسعة النطاق من توصيات العمل استهدفت كفالة أن تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لتعزيز المساواة بين الجنسين، بجملة وسائل منها مثلا المجتمعات والشبكات الحاسوبية.

٦٦ - وتناولت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها التاسعة المعقودة في عام ٢٠٠١، موضوع الحاجة إلى توفير إمكانيات الوصول إلى التكنولوجيات ونقلها في المجالات القطاعية التي عولجت في تلك الدورة (وهي الغلاف الجوي والنقل والطاقة)، وأبرزت دور التعاون التكنولوجي في هذا الصدد. وفي هذا السياق نفسه، دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في عام ٢٠٠٢، إلى تحسين الشبكات القائمة بين الجامعات والمؤسسات البحثية والوكالات الحكومية والقطاع الخاص وفيما بينها. وفي الدورة الثانية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٤، شُدد على أهمية التكنولوجيات المناسبة المنخفضة التكلفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى أن منجزات التقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا، مقترنة بنقل التكنولوجيا، لها أهمية حاسمة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الطويلة الأجل للتنمية المستدامة.

٦٧ - ودأبت لجنة حقوق الإنسان على التشديد على أهمية تيسير إتاحة تكنولوجيا البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية. وأهابت اللجنة بالدول مرارا أن تكفل إتاحة التكنولوجيات الصيدلانية والطبية بكميات كافية، وأن تستغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم التعليم بتكلفة ميسورة، وأن تيسر على قدم المساواة المشاركة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول إليها واستعمالها.

٦٨ - وأكد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على الحاجة إلى صوغ نُهج من أجل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات ونتائج البحوث إلى البلدان النامية وكذلك إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعما للتنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات. ووافق المنتدى في دورته الثالثة على إنشاء فريق مخصص من الخبراء بشأن تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا كي يستعرض المبادرات القائمة ويوصي بنُهج جديدة في هذا المجال.

٦٩ - وأكدت لجنة منع الجريمة على ضرورة بذل التعاون التقني المناسب والدعم المالي الكافي للبلدان النامية لتعزيز قدرتها على حماية نفسها من جرائم التكنولوجيا المتقدمة والجرائم الحاسوبية.

٧٠ - أما تناول لجنة السكان والتنمية واللجنة الإحصائية ولجنة المخدرات والمنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين لمسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فقد كان أساسا من منظور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جمع البيانات وتبادلها ومعالجتها.

توصيات

٧١ - ينبغي أن يواصل المجلس تشجيع لجانه على دعم إنجاز الأهداف الواردة في إعلان المبادئ[٣] وخطة العمل[٤] المعتمدين في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والإسهام في الإعداد للمرحلة الثانية لمؤتمر القمة، المقرر عقدها في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وحث مؤتمر القمة في مرحلة تونس على مواصلة إدماج موضوع تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والمنظور الجنساني في جميع جوانب عمله.

٧٢ - واعترافا بمساهمة فرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المجال، وإدراكا لضرورة الاستمرار في تعزيز هذه النُهج، يُمكن للمجلس أن يشجع على اتباع النُهج التي تشمل الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك إنشاء شبكة عالمية للأطراف المتعددة صاحبة المصلحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.

٧٣ - وينبغي أن يشجع المجلس الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لجان المجلس، على كفالة إدماج العلم والتكنولوجيا في السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر، وأن يحثها على دراسة سبل تعزيز الصلات بين الأنشطة البحثية في القطاع العام وصناعات القطاع الخاص، وعلى التواصل مع شبكات البحث والتطوير الإقليمية والدولية.

٧٤ - ويمكن أن يطلب المجلس إلى اللجان الفنية أن تشجع على بدء مبادرات تضم الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة بشأن تعزيز نقل التكنولوجيا وتطويرها في المجالات التي تهم البلدان النامية.

لام – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧٥ – منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، تتناول لجنة وضع المرأة الجوانب المختلفة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق نظرها في المواضيع ذات الأولوية[٢].

٧٦ – كما تناولت عدة لجان فنية أخرى موضوعي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وعلى سبيل المثال، كرست لجنة حقوق الإنسان اهتماما كبيرا لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، واعتمد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية مجموعة شاملة من التوصيات بشأن نساء الشعوب الأصلية خلال دورته الثالثة المعقودة في عام ٢٠٠٤. واتخذت عدة لجان، وخصوصا لجنة حقوق الإنسان ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، قرارات بشأن العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، أصبحت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالعنف ضد المرأة[٥]، تولى بشكل أكثر انتظاما مزيدا من الاهتمام لمشكلة العنف ضد المرأة. وهناك إجراءات خاصة أخرى أسهمت في زيادة الوعي بالممارسات التقليدية الضارة وغيرها من أشكال العنف ضد المرأة.

٧٧ – واعتمدت لجنة وضع المرأة، في سياق استعراض السنوات العشر لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ٢٠٠٥، إعلانا أكدت فيه أن التنفيذ التام والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وشددت على ضرورة كفالة إدماج المنظور الجنساني في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض إعلان الألفية. وسيحال ذلك الإعلان، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، بما في ذلك الجلسة العامة الرفيعة المستوى. وأحالت اللجنة أيضا مذكرة أعدتها الأمانة العامة بشأن الصلات القائمة بين المساواة بين الجنسين وخطة الأمم المتحدة للتنمية.

٧٨ – وقد أسهمت استنتاجات المجلس المتفق عليها ١٩٩٧/٢ وقراره ٢٠٠٤/٤ إسهاما مهما في تعزيز عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي القرار ٢٠٠٤/٤، شجع المجلس هيئات إدارة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على كفالة إدماج المنظورات الجنسانية في برامجها، بما في ذلك ما يتصل بتنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وأوصى المجلس بأن تدمج الجمعية العامة المنظورات الجنسانية في جلستها العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد أدت لجنة وضع المرأة دورا حفازا رئيسيا في هذا المجال ودرجت

بصفة سنوية على اتخاذ قرارات تضمنت التشجيع على مواصلة تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج. **ويمكن أن يواصل المجلس تناول موضوع تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند اضطلاعه باستعراض وتقييم تنفيذ استنتاجاته المتفق عليها ٢/١٩٩٧ وفي دوراته المقبلة قبل عام ٢٠١٠، على النحو المقرر في استنتاجات المجلس المتفق عليها في الجزء التنسيقي في عام ٢٠٠٤.**

توصية

٧٩ - ينبغي أن يشجع المجلس هيئاته الفرعية على إدماج مسائل المساواة بين الجنسين في متابعتها المتكاملة والمنسقة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة؛ وأن يشجع لجانه على إيلاء الاهتمام الواجب للمنظورات الجنسانية لدى دراستها لأساليب عملها وصوغ مواضيع برامج عملها المتعددة السنوات؛ وأن يشجع لجنة وضع المرأة على مواصلة الاضطلاع بدورها الحفاز والإسهام بصورة منهجية في أعمال اللجان الفنية الأخرى بتوفير التوجيه العملي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ميم - تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية

٨٠ - أكدت جميع اللجان الفنية على دور القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص ونهج إشراك الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة ومشاركة الجمهور من أجل تحقيق التنمية، وفقا لما يتجلى في العزم المعرب عنه في إعلان الألفية على إقامة شراكات قوية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٨١ - وفي حين أن لجنة التنمية المستدامة أوصت بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة إشراك القطاع الخاص في المجالات القطاعية التي تُغطى خلال دوراتها، فإنها قد أشارت أيضا، في دورتها الثانية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٤، إلى أن تعزيز القطاع الخاص ينبغي أن يكون مستندا إلى مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتناولت لجنة التنمية الاجتماعية هذه المسألة أيضا في عام ٢٠٠٣ لدى نظرها في موضوعها الرئيسي المعنون ''المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص''، فأكدت على ضرورة اتخاذ إجراءات محددة داخل منظومة الأمم المتحدة وعن طريق مشاركة جميع الأطراف المعنية ذات الصلة بشأن مسؤولية الشركات ومساءلتها. وفي هذا السياق نفسه، شددت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين على أنه لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تضمن حفظ التنوع الثقافي وتعزيزه، وهو ما يعتبر عاملا رئيسيا من عوامل التنمية البشرية المستدامة، وسلمت من

هذا المنطلق بوجوب إعادة التأكيد على غلبة السياسات العامة، في إطار الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٨٢ - وقد اتضح بشكل جلي في أعمال اللجان ما يتمتع به المجتمع المدني من قدرات تحويلية يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف القطاعية وأن تُروج لخطة التنمية. فعلى سبيل المثال، أكدت لجنة السكان والتنمية في دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٤، على أهمية بناء وإدامة الشراكات فيما بين الحكومات والأطراف المعنية ذات الصلة في المجتمع المدني من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية والإجراءات الرئيسية اللازمة للتنفيذ الناجح لبرنامج العمل. وبالمثل، داومت لجنة حقوق الإنسان على الإهابة بالدول أن تعزز مشاركة ممثلي المجتمع المدني على نحو فعال وعلى نطاق واسع في عمليات صنع القرار المتصلة بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشددت لجنة منع الجريمة على ضرورة أن تشمل الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون جميع الأطراف صاحبة المصلحة لإيجاد شعور بالملكية لديها، مؤكدة أن إشراك المجتمعات المحلية والتعاون معها يمثلان عنصرين مهمين من عناصر مفهوم منع الجريمة. وفي بعض المجالات المحددة، فيما يتعلق مثلا بجريمة الاتجار بالبشر، نوهت اللجنة إلى أن المجتمع المدني له دور رئيسي ينبغي أن يؤديه في منع هذه الظاهرة وفي مساعدة ضحاياها. ودعا منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى تحقيق المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، في صنع القرارات والتنفيذ والممارسة في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

نون - المؤشرات الأساسية المتصلة بمؤتمرات الأمم المتحدة

٨٣ - منذ عام ١٩٩٨، يشترك المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الإحصائية في مناقشة للمؤشرات الأساسية المتصلة بالمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة. وفي هذا العام، أحاطت اللجنة الإحصائية علما بالأعمال التي قام بها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصا فيما يتعلق بتبويب مؤشرات الرصد العالمي. ولاحظت اللجنة أيضا أن الكثير من البلدان لا يزال يفتقر إلى القدرة على إنتاج البيانات اللازمة وأن من الضروري استعراض المؤشرات الجاري انتهاجها حاليا على الصعيد الوطني فيما يتعلق بجميع الأهداف الإنمائية للألفية. وطلبت اللجنة أن يجري بصفة منتظمة بدءا من دورتها السابعة والثلاثين إعداد تقرير عن قدرة البلدان على إنتاج فرادى المؤشرات وعن الكيفية التي ينبغي أن تُعرض بها البيانات الفوقية مقترنة بالمؤشرات المتعلقة بجميع الأهداف الإنمائية للألفية. ووافقت اللجنة على تشكيل فريق أصدقاء للرئيس لتحديد طرائق وضع ذلك التقرير وإعداد مقترحات بشأن العمليات التي

يمكن استخدامها لسد فجوة المعلومات بين مستعملي مؤشرات الأهداف ومنتجيها ومعالجة مشكلة الافتقار إلى مصادر كافية للبيانات.

٨٤ - وبالإضافة إلى اللجنة الإحصائية، تابع عدد من اللجان الأخرى، كل منها في مجال اختصاصها، النظر في المؤشرات. وعلى سبيل المثال، أكد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على فائدة معايير ومؤشرات أُطر الإدارة المستدامة للغابات بالنسبة إلى جهود وضع السياسات والخطط الحرجية الوطنية. وفي دورته الرابعة المعقودة في عام ٢٠٠٤، أقر المنتدى بسبعة عناصر مواضيعية للإدارة المستدامة للغابات، استُمدت من العمليات القائمة للمعايير والمؤشرات، وتوفر إطارا مرجعيا للإدارة المستدامة للغابات. وأوصت لجنة التنمية المستدامة بمواصلة العمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة من جانب البلدان على الصعيد الوطني، بما في ذلك إدماج الجوانب الجنسانية، وفقا للأحوال والأولويات الوطنية. وقامت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بالتعاون مع الأونكتاد، بوضع المؤشرات المتعلقة بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تقيس مدى تطور هذه التكنولوجيا، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالتوصيلية ومدى الإتاحة والاستخدام والسياسات. **وبغية زيادة التواؤم بين مؤشرات المؤتمرات، ينبغي للأطراف المعنية صاحبة المصلحة، مثل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واللجان الفنية الأخرى، أن تدعم اللجنة الإحصائية في اضطلاعها بالدور المنوط بها بوصفها مركز التنسيق الحكومي الدولي لاستعراض مؤشرات المؤتمرات.**

الحواشي

(١) قرارا الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء؛ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ و ٤٧/١٩٩٨ و ٤٩/١٩٩٨ و ١/١٩٩٩ و ٥١/١٩٩٩ و ٢٧/٢٠٠١.

(٢) انظر E/2005/CRP.3.

(٣) انظر A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٤) المرجع نفسه، الفرع باء.

(٥) انظر قراري لجنة حقوق الإنسان ٤٥/١٩٩٤ و ٤٥/٢٠٠٣.